

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن المختار إليزي

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعيار المحاسبي الدولي

رقم IAS21

دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية

من إعداد الطالب: توقي حمو

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبدو علي الطاهر	أستاذ محاضر قسم "ب"	المركز الجامعي إليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي إليزي	مشرفا
بعاشي خالد	أستاذ مساعد قسم "ب"	المركز الجامعي إليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن المختار إليزي

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعيار المحاسبي الدولي

رقم IAS 21

دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية

من إعداد الطالب: توقي حمو

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبدو علي الطاهر	أستاذ محاضر قسم "ب"	المركز الجامعي إليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي إليزي	مشرفا
بعاشي خالد	أستاذ مساعد قسم "ب"	المركز الجامعي إليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير الذي كان له الفضل في تعليمي كيف أصطاد سمكة إلى من

أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به

والدي العزيز الذي كان عوناً وسنداً لي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى التي حملتني وهنا على وهن وخصها الله بالذكر في قرآنه الكريم أُمي الغالية مصدر أفراحي ومفتاح

نجاحي حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي وزملائي وكل من يعرفني ونصحني من أجل إكمال المشوار.

إلى كل العائلة والذين لم يتسنى لي ذكرهم فرداً فرداً.

حمو

شكر وعرفان

بداية أحمد الله عز وجل أن وفقني لإخراج هذا العمل في صورته النهائية

فله كل الحمد والمنة.

وأتوجه بشكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل صلوح محمد العيد الذي لم يذخر جهداً في سبيل انجاز

هذا العمل بهذه الصورة،

جزاه الله عني كل الجزاء.

كما أتوجه بشكري إلى كل أساتذتي الذين أفادوني بما أفاض الله عليهم من علم.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد كتب الله لهم ذلك في ميزان حسناتهم.

حمو

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المتعلق بأسعار الصرف، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري الذي تناول المعايير المحاسبية الدولية وكذلك عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 والمعالجة المحاسبية للعمليات بالعملة الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي، أما الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري وكالة غرداية، لتوضيح المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف. ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث هو أنه لا يوجد اختلاف جوهري في المعالجة المحاسبية للعمليات المنجزة بالعمليات الأجنبية بين النظام المحاسبي المالي ومعياري المحاسبي الدولي رقم 21 " كلمات مفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، تغيرات أسعار الصرف، نظام محاسبي مالي.

Abstract

This study aims to identify how the accounting treatment of exchange rate fluctuations in accordance with International Accounting Standard No. 21 related to exchange rates, where the descriptive approach was used in studying the theoretical aspect that dealt with international accounting standards as well as the presentation of International Accounting Standard No. 21 and the accounting treatment of transactions in foreign currencies according to the accounting system The financial side, as for the practical side, we dropped the theoretical side on the practical side through a field study of Al-Baraka Bank of Algeria, Ghardaia Agency, to clarify the accounting treatment of exchange rate fluctuations. One of the most important results reached in this research is that there is no fundamental difference in the accounting treatment of transactions carried out in foreign operations between the financial accounting system and IAS 21.

Key words: international accounting standards, accounting financial system, exchange rate fluctuations.

الصفحة	العناصر
I	الإهداء.
II	الشكر والعرفان
III	الملخص
V-VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IV	قائمة الرموز والاختصارات
ب-ج-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار الصرف	
3	المبحث الأول: ماهية وأهمية المعايير المحاسبية الدولية وترجمة القوائم المالية
3	المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية
3	المطلب الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية
4	المطلب الثالث: محددات معايير الحاسبة الدولية
12-4	المطلب الرابع: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية
13	المبحث الثاني: أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية
13	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المعيار رقم 21
14-13	المطلب الثاني: أهداف ونطاق المعيار
14	المطلب الثالث: التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار

17-15	المطلب الرابع : إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية وفق 21
18	المبحث الثالث: العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي
18	المطلب الأول: مفهوم العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية
19-18	المطلب الثاني : تقسيم الصفقات بالعملات الأجنبية
20-19	المطلب الثالث: المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي
20	المطلب الرابع : القياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية
21	المبحث الرابع : الدراسات السابقة
22-21	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
23	المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
	الفصل الثاني :دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية
26	المبحث الأول : الطريقة والمعالجة المحاسبية لعمليات بالعملة الأجنبية
28-26	المطلب الأول : الطريقة المتبعة
32-29	المطلب الثاني : كيفية فتح وسير الاعتماد المستندي
35-33	المطلب الثالث : الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل بالعملية الخارجية
40-35	المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات بالعملة الأجنبية في بنك البركة وكالة غرداية .
44-43	الخاتمة .
47-46	المراجع والمصادر

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	جدول رقم (1.1) يوضح الفروق بين الطرق الأربعة عند ترجمة عناصر الميزانية وقائمة الدخل	12

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	شكل رقم (1.1) الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة	06
1.2	شكل رقم (1.2) الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية	28
2.2	شكل رقم (2.2) مخطط يبين عملية سير الاعتماد المستندي	32

الدلالة باللغة الانجليزية	الرمز	الدلالة باللغة عربية
<i>International accounting standard board</i>	<i>IASB</i>	مجلس معايير المحاسبة الدولية
<i>American institute of certified public accountants</i>	<i>AICPA</i>	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
<i>Financial acoounting standards board</i>	<i>FASB</i>	مجلس معايير المحاسبة المالية

مقدمة

تهتم المحاسبة الدولية إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي وجعلها تتقارب إلى حد كبير من خلال معايير المحاسبة الدولية والتي انطوت مهمة إعدادها إلى مجلس المحاسبة الدولية. وهو إلى الآن يصدر معايير محاسبية (تعتبر كمرجع الممارسة المحاسبية الموحدة على المستوى الدولي) حول أهم القضايا المحاسبية المثارة ليعطي حلولاً لها تتوافق مع الفكر المحاسبي الحديث، وتقدم أكبر منفعة لمستخدمي القوائم المالية.

كإحدى القضايا التي تتأثر على المستوى الدولي أسعار الصرف التي يتم تبادل العملات على أساسها بين مختلف المتعاملين ، سواء تعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسيات أو التي تقوم بعمليات خارجية مثل " الاستيراد والتصدير " والتي يتم تحديدها في سوق العملات على مستوى الأسواق المالية ونظراً للطبيعة المتقلبة لكل الظروف الاقتصادية خاصة التي لها تأثير مباشر على أسعار الصرف ، فإن هذه الأخيرة لا تعرف الثبات بل تتغير بين اللحظة والأخرى ، وعليه قد تجري المؤسسة عملية أجنبية بتاريخ معين وتتم التسوية النهائية لها في تاريخ آخر وبالتالي تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر لعملية التحويل ، بحيث يتمثل سعر الصرف في مقابلة وحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملة الأجنبية أو العكس ، وطبعاً اختيار سعر معين دون الآخر سوف يكون له تأثير مباشر على القوائم المالية التي يتم إعدادها من خلال الفروقات التي تكون بين مختلف أسعار الصرف .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تتم المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف في بنك البركة وكالة غرداية وفق مانص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 IAS ؟

التساؤلات الفرعية :

- 1) هل يوجد اختلاف بين التسجيلات المحاسبية للعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية بين النظام المحاسبي المالي وعيار المحاسبة الدولي رقم 21 IAS ؟
- 2) المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف في بنك البركة وكالة غرداية تتفق مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 IAS ؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- لا يوجد اختلاف جوهري في المعالجة المحاسبية للعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولية رقم 21.
- كل العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية يتحقق من خلالها أعباء أو نواتج عن التغيرات في أسعار الصرف .

أهمية الدراسة:

تقدم الدراسة أهم الإجراءات والمبادئ التي تتم بها المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال دراسة المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 والذي ينص على آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

أهداف الدراسة:

يتناول الموضوع كيفية المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 IAS وذلك من خلال إعداد قوائم مالية موحدة أي قبل الشروع في إعدادها وعرضها تتم ترجمتها إلى عملة معينة وبالتالي تكون المعلومة التي توفرها القوائم المالية جيدة وذات مصداقية حيث يمكن استخدامها من طرف مستعملي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة ورشيدة حيث ستكون دراسة الموضوع على مستوى المؤسسات التي لها تعاملات تجارية أو مالية مع الخارج.

أسباب اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية أهمها:
- حداثة الموضوع وارتباطه بالتغيرات الاقتصادية الراهنة
- تعتبر المحاسبة الدولية أحد مظاهر العولمة الاقتصادية والمالية والمحاسبية في آن واحد، كما هي أحدث فروع علم المحاسبة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه وللإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات المطروحة وصولا إلى النتائج والاستنتاجات، تتم معالجة موضوع الدراسة بواسطة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال عرض للإطار النظري آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بالإضافة إلى عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية و عرض المعيار الدولي رقم 21 ، وكذلك العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي ، أما الجانب التطبيقي فنطبق منهج دراسة حالة .

حدود الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية:
- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى بنك البركة الجزائري وكالة غرداية.
- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال سنة 2021 وسنة 2022 م
- صعوبات الدراسة:

- عدم توفره القدر الكافي من المعلومات لدراسة الحالة كما يجب وذلك لاعتبارها معلومات سرية من طرف بنك

- صعوبة ودقة موضوع الدراسة
- قصر وقت الدراسة، مما أدى بالدراسة إلى أن تكون في منطقة جغرافية محددة.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث الذي هو محل الدراسة إلى فصلين هما كالتالي:

الفصل الأول: في هذا الفصل تم التطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية وقد قسم إلى أربعة مباحث، المبحث الأول "تعريف وأهمية ومحددات المعايير المحاسبية الدولية، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى "أثار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية، والمبحث الثالث تم التطرق فيه إلى "العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الرابع فتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: وفي هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة الميدانية التي تخص بنك البركة الجزائري وكالة غرداية، قسم إلى مبحث واحد تم التطرق فيه إلى العينة محل الدراسة وكذا تلخيص المعطيات المجمعة لهذه الدراسة وفي الأخير عرض النتائج المتوصل إليها ومقارنتها مع الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة

الدولية وتقلبات أسعار صرف

تمهيد :

تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام جديد منبثق عن المعايير المحاسبية الدولية، ويتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، وطرق التسجيل.

المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 يتناول أحد أصعب المشكلات التي تواجه المحاسبين في الحياة العملية وهي مشكلة المعاملات بالعملة الأجنبية، وترجع أهمية هذا المعيار إلى تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية على المستوى الدولي، ومع تقدم تكنولوجيا واتصال المعلومات وإمكانية عقد الصفقات بين المتعاملين سواء كانوا أفراد أم شركات.

ومن خلال تعاملات المؤسسات والشركات الخارجية، لا يمكنها ممارسة نشاطها بعملة المحلية ودون الارتباط بعملات أجنبية مختلفة في التسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملات أجنبية.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية.

المبحث الثاني: أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

المبحث الثالث: العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية .

المطلب الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية .

إن لجنة معايير المحاسبة والمنوط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حلولاً لبعض المشاكل المحاسبية وإعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون قابلة للعمل بها في مختلف أنحاء الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي ، قبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضروري الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية : NORME هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة ، أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس إلى معرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة¹ .

وتعرف المعايير المحاسبية: بأنها " هي نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق " بينما يعرفها البعض على أنها محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي وجعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة وفي حين يرى الشيرازي² : " أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاماً خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث " .

المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

حظي موضوع المعايير المحاسبية الدولية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية ويمكن حصرها في النقاط التالية³ :

- ❖ تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم المحاسبة إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.
- ❖ وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل يضمن تحقيق أن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى
- ❖ للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.
- ❖ إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين وتحديد ردود أفعالهم في ظل ظروف معينة وتعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية.

¹ عماري صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة ، إمكانية تطبيق IAS في البنوك ، مذكرة ماجستير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2006/2005

² عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السرائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1990 ، ص ، 253.

³ عماري صليحة ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 130

المطلب الثالث: محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

مما يمكن ملاحظته أن المعايير المحاسبية الدولية قد تأثرت بوجتي النظر الأمريكية والبريطانية بحكم أنهما الدولتين السابقتين لوضع معايير محلية، ولتطبيق معايير المحاسبة الدولية تنقيد بالمحددات التالية¹:

- ❖ عدم تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى الدول نظرا لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير.
- ❖ الإبقاء على أكثر من البدائل المحاسبية، إذ نجد في الكثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.
- ❖ يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلا في أنظمتها وتشريعاتها والأوامر التي تصدر بموجبها، وهذا ما يتميز بشئ من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال للبيان رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول أنها قضية داخلية.
- ❖ الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير أو تعديلها، وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها إيديولوجيا.
- ❖ إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات (بالإضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة وتغير الظروف المختلفة "اقتصادية، سياسية، تكنولوجية...").

المطلب الرابع: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

1 . مفهوم ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية :

الترجمة عبارة عن عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس، إلى مقاييس في نظام نسق أو نظام آخر للقياس، وبتطبيق هذا المفهوم على عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية يمكن القول بأن الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحددة بوحدات العملة الأجنبية، إلى مقاييس محددة في الترجمة بالعملة المحلية².

وعموما تعني عملية ترجمة القوائم المالية تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم العملة المحلية أي عملة المنشأة مصدرة التقارير المالية، أو بمعنى آخر عملة التقرير للمنشأة الوطنية .

¹عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص253

²محمد عباس بدوي ، الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000، ص

2.1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية:

إن مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الأم يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملة مختلفة لذا وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي ونتائج أعمال للشركة متعددة الجنسيات ككل ، ومن ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين وموردين وسلطات حكومية وحتى العاملين فيها من اتخاذ قرارات على أسس صحيحة ، ولا يتم ذلك طبعاً إلا بإدخال تعديلات عليها وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع المركز الرئيسي للشركة الأم ، وهذا تطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية¹.

2. التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية:

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فارق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار عند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية، حيث محاسبياً قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة قياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة عن عملية ترجمة للعملة،

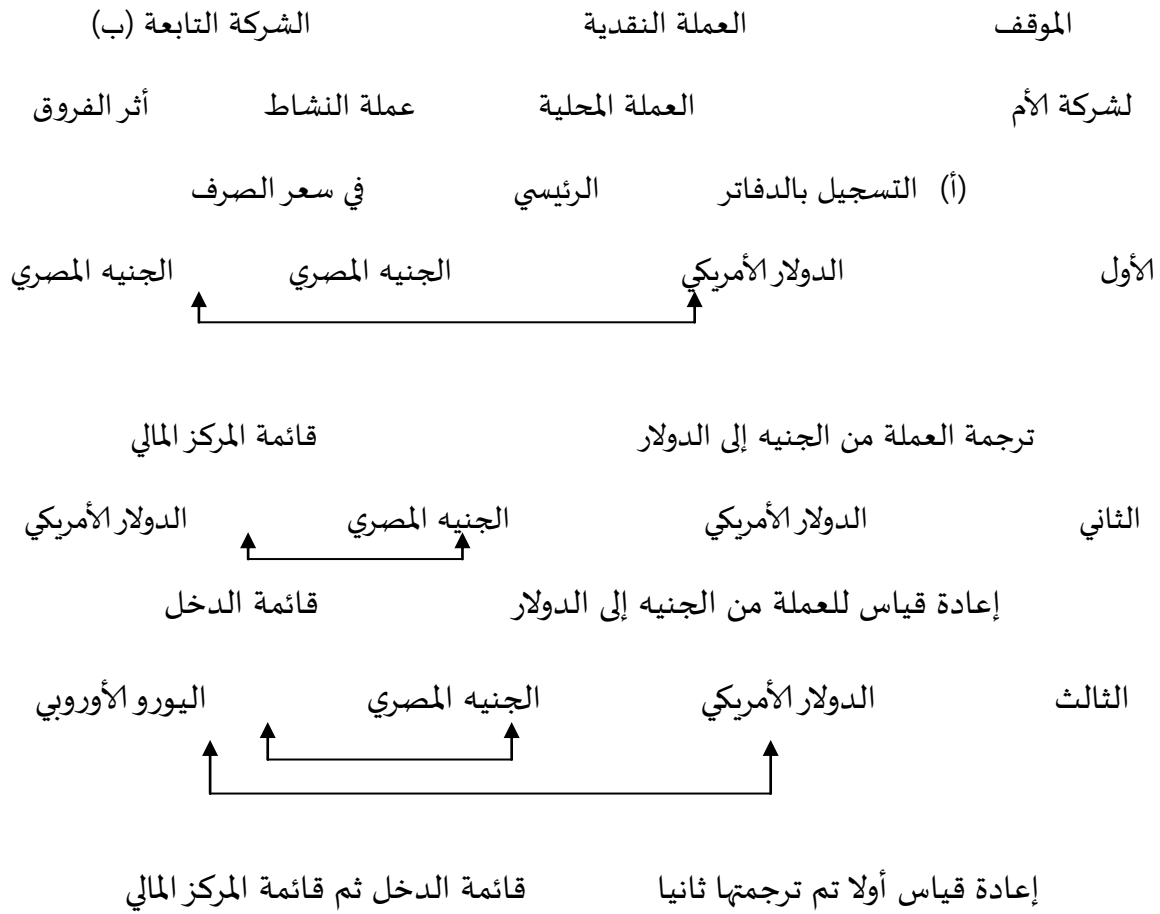
ولتوضيح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس وبين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل الموالي " لإبراز تلك التفرقة².

¹ شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مذكرة ماجستير ، (تخصص المحاسبة) ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 ، ص 79 .

² أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 ، ص 120 .

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

الشكل (1.1) : التمييز بين عمليتي تحويل وترجمة العملات الأجنبية



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 ، ص 120 .

التعليق على الشكل : الشكل يوضح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس وبين الترجمة للعملية حيث في الموقف الأول عند ترجمة العملة يسجل أثر الفروق في قائمة المركز المالي ، وفي الموقف الثاني إعادة قياس للعملية يسجل الأثر في قائمة الدخل ، وفي الموقف الثالث إعادة قياس العملة تم ترجمتها يسجل الأثر في قائمة الدخل تم المركز المالي.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

وعليه تظهر هناك تعقيدات محاسبية تواجه الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستثمر أموالها في العالم حيث يتعين عليها أن تقوم بالتقرير عن تلك الاستثمارات المنتشرة في العالم، يجب التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، يتجلى ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركات التابعة والفروع يتم التعبير عنها بعملة البلد التي تنشط فيه، والتي يجب ترجمتها إلى عملة بلد المنشأة الأم محل التقرير¹.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تتم عملية الترجمة أصلاً؟ أحياناً ما تتم عملية الترجمة وعرض القوائم المالية بعملة أخرى لمساعدة قارئ ومستعملي هذه القوائم على استخدامها فمثلاً إذا كان مستثمر أوروبي يريد الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يرغب في أن تعرض تلك القوائم المالية باليورو وليس بالدولار.

ولكن تلك الشركات المتعددة الجنسيات هي أيضاً ترغب في أن تعرض نتائج أعمال فروعها وشركاتها التابعة بعملة المنشأة الأم من أجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج ، ولا يتسنى لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فإن عملية ترجمة العملات الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي وتنشأ عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركات التابعة بعملة دولة الشركة الأم ، لا بد أن عملية الترجمة هذه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة الأم هي كيان اقتصادي واحد . إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فإن عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا أنه نادراً ما تكون كذلك وذلك راجع إلى تغير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر لأسعار صرف مختلف العملات العالمية، مما أوجب البحث عن الحلول المحاسبية الصحيحة والعلمية عند إجراء عملية الترجمة (وجود عدة مداخل محاسبية يمكن استعمالها عند عملية الترجمة)².

3. اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية³:

لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية لأول مرة الخاص بترجمة العملة الأجنبية في معيار المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 52 بعنوان ترجمة العملة الأجنبية وقد تبني هذا المعيار مجموعة من الأهداف تتمثل في:

¹ شوقي طارق ، مرجع سابق ، ص 80

² شوقي طارق ، مرجع سابق ، ص 81

³ شوقي طارق، مرجع سبق ذكره ، ص 82/83

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

- توفير معلومات بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغير في أسعار الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمؤسسة.

- عكس النتائج المحققة للشركة التابعة والفروع والعلاقات التي بينها في قوائم مالية موحدة.

وفي ما يلي بعض المعلومات التي قدمها المعيار 52 عن الكيفية التي تختارها المؤسسة عملتها الوظيفية والتي تجعلها عملة التعبير عن نشاطها الاقتصادي.

1. مؤشرات التدفقات النقدية: وتتمثل في:

- العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون له تأثير على التدفقات النقدية للشركة الأم.

- عملة الشركة الأم: تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إلا إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم.

2. مؤشرات أسعار المبيعات:

- العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وأن يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية.

- عملة التقرير للشركة الأم: حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية في الأجل القصير وذلك عندما تحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية.

3. مؤشرات أسواق المبيعات:

- العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هنالك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية، على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية.
- عملة الشركة الأم: تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة الأم، وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم.

4. مؤشرات التمويل:

- العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محليا بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواء القائم أو المتوقعة بشكل عادي.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

- عملة التقرير للشركة الأم: تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من أحد العناصر التي تتعامل بعملة التقرير أو عندما لا تكفي الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية لتسديد جميع التزاماتها الحالية أو المتوقعة بشكل عادي دون اللجوء إلى أموال إضافية من الشركة الأم، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم بغرض التوسع فإن ذلك لا يعد أحد العوامل بحكم أن الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية كافية لسداد ذلك التمويل الإضافي.

5. مؤشرات المعاملات والاتفاقيات المتبادلة داخل الشركة:

- العملة الأجنبية: يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفا وعندما لا توجد علاقات قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم وذلك بالرغم من اعتماد الوحدة الأجنبية على بعض الميزات التنافسية للشركة الأم مثل سمعتها وبراءات الاختراع.
- عملة التقرير للشركة الأم: يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبيرا، وبالتالي هناك علاقات متداخلة وقوية بين الوحدة الأجنبية والشركة الأم.

4. الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية

1.4 طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا في مجال الترجمة وقد أقرت بموجب المعيار (43) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" الصادر عام 1961 وبقي سائدا حتى عام 1973 م تاريخ صدور المعيار 52 الخاص بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترجمة القوائم المالية والذي ترك المجال حرا لاستخدام الطريقة الملائمة للترجمة ووفقا لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة أي وفقا لدرجة السيولة ، يتم الاسترشاد بتبويب بنود الميزانية كأساس لتحديد سعر الصرف المناسب لترجمتها بناء عليه تتم ترجمة البنود المتداولة من " الأصول والخصوم" بموجب سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية أي سعر الإقفال في حين يترجم ما يتبقى بعد ذلك منها أي " الخصوم والأصول غير المتداولة" وفقا لأساس الصرف التاريخي ، لكن يعاب على هذه الطريقة أن تطبيقها يجعل القيم المترجمة لبنود الميزانية لا تعكس القيم الحقيقية لهذه البنود كمثال على ذلك فإن بند لقروض طويلة الأجل باعتباره بندا غير متداول سيترجم بسعر الصرف التاريخي ليظهر بقيمة قد تختلف كثيرا عن قيمة المبلغ الفعلي من العملة المحلية اللازمة لتسديده بتاريخ الميزانية فيما لوحات تقلب في سعر الصرف فمثلا لو أن الشركة التابعة " الأمريكية " كانت قد اقترضت قرضا طويل الأجل قيمته 170 ألف مارك حين كان سعر صرف المارك / الدولار 7001 مارك لكل دولار فإن هذا القرض يكون قد أثبت في دفاتر الشركة بمبلغ 100 ألف دولار وعند ترجمته بتاريخ الميزانية حيث يكون سعر

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

صرف المارك 6001 لكل دولار فسيتم ترجمته وفق السعر التاريخي بقيمة 100 ألف دولار في حين أن الشركة لو رغبت في تسديده في ذلك التاريخ لاحتاجت مثلاً إلى مبلغ 106250 دولار مما يظهر فرقاً شاسعاً بين القيمتين¹.

2.4 طريقة البنود النقدية و غير النقدية :

وفقاً لهذه الطريقة تعامل خواص الأصول والخصوم التي تظهر بالميزانية كمعيار في اختيار معدل الصرف المناسب لترجمة القوائم المالية للشركة الأجنبية ، فالأصول والخصوم النقدية مثلاً تتم ترجمتها بسعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية أي سعر الإقفال في حين تترجم البنود الأخرى غير النقدية بموجب سعر الصرف التاريخي أي سعر الصرف الذي كان سائداً بتاريخ نشوء هذه البنود ، فالبنود النقدية كالمدينين تتمثل في البنود التي تتمثل بعدد محدد من الوحدات النقدية بغض النظر عن ما يحدث للعملة من تقلب ، أما البنود الغير نقدية كالمخزون فهي تلك التي يتقلب عدد الوحدات النقدية الممثلة لها وفقاً لتغير قيمة العملة أي وفقاً لمعدلات التضخم وبالنسبة لعناصر قائمة الدخل فيستخدم سعر الصرف التاريخي في ترجمة بنود مصروف الاستهلاك ومصروف الإطفاء للأصول الغير ملموسة طويلة الأجل أما بالنسبة لبقية بنود القائمة فتتم ترجمتها بموجب متوسط أسعار الصرف السائدة على مدار الفترة المحاسبية².

3.4 الطريقة الزمنية:

تسترشد الطريقة الزمنية في الترجمة أساس القياس وذلك بخلاف طريقة البنود النقدية – غير النقدية التي تسترشد بأساس التصنيف وقد بدأ استخدام هذه الطريقة عام 1972 بموجب ARS.NO21 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين كما أيدها FABS.8 الصادر عام 1975 فمثلاً بالنسبة لأصل يتم قياسه وفقاً للتكلفة فإن ترجمته تتم وفقاً لسعر الصرف التاريخي أما بالنسبة لأصل آخر يقاس وفقاً لقيمه الاستبدالية فإن ترجمته تتم بموجب سعر الصرف الجاري ، وذلك بغض النظر عن تصنيفه بين أصل متداول وغير متداول أو بين أصل نقدي وغير نقدي ، وعلى هذا الأساس تتفق الطريقة الزمنية مع طريقة البنود النقدية وغير النقدية في النتائج المتوصل إليها في ترجمة بنود الأصول وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات .

فحسب الطريقة الزمنية تترجم البنود المدرجة بسعر التكلفة بموجب سعر الصرف التاريخي في حين تترجم البنود المدرجة بالتكلفة الجارية بموجب سعر الصرف الجاري.

وفي ذلك تتفق مع طريقة البنود النقدية – غير النقدية التي تترجم البنود النقدية والمدرجة عادة بأسعارها الجارية بسعر الصرف الجاري في حين تترجم البنود غير النقدية والمدرجة عادة بأسعارها التاريخية بسعر الصرف التاريخي لكن الخلاف يظهر بين الطريقتين في حالات استثنائية تنشأ بالنسبة لبند المخزون سواء كان من البضاعة أو من

¹ سامي إسحاق كساب، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة العالم الأمريكية، 2006 ، ص48

² سامي إسحاق كساب ، مرجع سبق ذكره ، ص48

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

الأوراق المالية وذلك لأنه أي المخزون باعتباره بندا نقديا يترجم دائما بسعر الصرف الجاري وفقا لطريقة البنود النقدية – غير النقدية في حين سيتم ترجمته بسعر الصرف الجاري وفق الطريقة الزمنية إذا كان مدرجا بالسعر السوقي فقط أما لو كان مدرجا بسعر التكلفة فسيترجم حينئذ وفق الطريقة الزمنية بسعر الصرف التاريخي .

لكن الطريقتين تتفقان في ترجمة بنود قائمة الدخل إذا تترجم جميع بنودها بسعر الصرف التاريخي ماعدا استهلاك الأصول الثابتة وإخفاء الأصول غير الملموسة حيث تتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي¹.

4.4 طريقة سعر الصرف الجاري:

بموجب هذه الطريقة تترجم جميع بنود الخصوم والأصول بسعر الإقفال أي سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية أما بنود حقوق الملكية فتترجم بسعر الصرف التاريخي لتتم بعد ذلك ترجمة بنود قائمة الدخل إما بسعر الصرف الجاري أو بمتوسط سعر الصرف الجاري خلال الفترة.

ومن وجهة مؤيدي هذه الطريقة فإن أكبر ميزة لها هي أن ترجمة بنود الأصول والخصوم سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية يعكس إلى حد كبير قيمتها الفعلية المدرجة بها بالعملة الأجنبية في ميزانية الشركة التابعة لكن معارضيها يأخذون عليه أن ترجمة أصل ثابت أصلا على أساس سعر التكلفة التاريخي بموجب سعر الصرف الجاري يجعل القيمة التي يظهر فيها بعد الترجمة بعيدة عن تكلفتها التاريخية مما يناقض مبدأ التكلفة التاريخية².

¹ سامي إسحاق كساب، مرجع سابق ، ص49.48

² سامي إسحاق كساب، مرجع سابق ، ص50

الجدول رقم (1.1) يوضح الفرق بين الطرق الأربعة عند ترجمة عناصر الميزانية وقائمة الدخل

البيان	طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة	طريقة النقود النقدية و غير النقدية	الطريقة الزمنية	طريقة أسعار الصرف الجارية
النقدية	C	C	C	C
حسابات المدينين	C	C	C	C
المخزون السلعي	C	A	H	C
استثمارات مالية قصيرة الأجل	C	C	C	C
استثمارات مالية طويلة الأجل	H	C	H	C
الأصول الثابتة	H	H	H	C
الالتزامات قصيرة الأجل	C	C	C	C
الالتزامات طويلة الأجل	H	C	H	C
حقوق الملكية	H	H	H	H
مصروفات مدفوعة مقدما	C	H	C	C
إيرادات مستحقة	C	C	C	C
مصروفات مستحقة	C	C	C	C
مصروفات محصلة مقدما	C	H	C	C

C سعر الصرف الجاري H سعر الصرف التاريخي A متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام

المصدر: شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 92

التعليق على الجدول: الجدول يوضح الفرق بين الطرق الأربعة عند ترجمة عناصر الميزانية وقائمة الدخل مع تحديد سعر الصرف المناسب لترجمتها، وتعتبر طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة الأكثر شيوعاً في مجال الترجمة.

المبحث الثاني : أثار في تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية (المعيار 21)

يهتم هذا المعيار بدراسة المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المعيار

تم البدء في تطبيق هذا المعيار في 1/1/1983 وقد كان يطلق عليه اسم المحاسبة عن أثار التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية ، وسبق ذلك التطبيق مسودة تم عرضها للبحث في تفسير العمليات الخارجية وترجمة القوائم المالية تم جرت عدة تعديلات على هذا المعيار.¹

- ✓ ديسمبر 1977: دراسة تمهيدية E11 تتعلق بتفسير العمليات الخارجية وترجمة القوائم المالية.
- ✓ مارس 1982 : تم تعديل الدراسة التمهيدية E11 وعرض الدراسة التمهيدية رقم 21 وتمثل المحاسبة عن أثار التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية .
- ✓ يوليو 1983 : صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المحاسبة عن أثار التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية .
- ✓ 1 يناير 1985 : تاريخ نفاذ المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 .
- ✓ مايو 1992 : دراسة تمهيدية رقم 44 E أثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية .
- ✓ 1993 : المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (1983) تم تعديله لمقارنة القوائم المالية للمشروع .
- ✓ ديسمبر 1993 : المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (1993) أثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية ثم تعديله كجزء من مقارنة البيانات المالية لمشروع المستند على الدراسة التمهيدية رقم E32
- ✓ 1 يناير 1995 : تاريخ نفاذ معيار المحاسبة الدولي رقم 21 .
- ✓ 18 ديسمبر 2003 : النسخة المعدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم 21 والتي تم إصدارها من
- ✓ 1 يناير 2005 : تاريخ نفاذ المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المعدل في 2003 .
- ✓ ديسمبر 2005 : تم تعديل بسيط على المعيار والمتعلق بصافي الاستثمار في عملة أجنبية.

المطلب الثاني : هدف ونطاق المعيار المحاسبي رقم IAS21 :

أولا : هدف المعيار رقم IAS21

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية ما يلي :

- ✓ تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية .

كيفية الاعتراف بالآثار المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية .¹

¹ سعود جايد العوامري، المحاسبة الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص55

ثانيا : نطاق المعيار رقم 21 IAS

يجب أن يطبق هذا المعيار في :²

✓ المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية ، باستثناء المعاملات المشتقة والأرصدة التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39

✓ ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية (الشركات التابعة والزميلة والمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة) المتضمنة في القوائم المالية للمنشأة من خلال القوائم المالية الموحدة أو التوحيد النسبي أو بطريقة حقوق الملكية .

✓ ترجمة نتائج أعمال وميزانية الشركات التابعة إلى العملة التي تعرض بها القوائم المالية الشركة القابضة.

المطلب الثالث : تعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار

جاء هذا المعيار بعدة تعريفات ومصطلحات نذكر منها :³

✓ البنود النقدية : هي النقدية التي تحتفظ بها المنشأة وبنود الأصول والالتزامات التي سوف يتم قبضها أو دفعها بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد بمبالغ ثابتة مثل الذمم المدينة والدائنة وأذونات الخزينة ، القروض وغيرها .

✓ صافي الاستثمار في منشأة أجنبية : هو حصة أو مساهمة المنشأة التي تقوم بإعداد التقرير في صافي أصول منشأة تابعة أو زميلة أو مشروع خاضع للسيطرة المشتركة .

✓ العملة الوظيفية : العملة السائدة في البيئة الاقتصادية الأساسية التي عمل فيها المنشأة ، وتنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها واستعملت عبارة " العملة الوظيفية " في المراجعة التي تمت في سنة 2003 IAS للمعيار 21 بدلا من عملة القياس ولكن بنفس المعنى .

✓ عملة العرض : العملة التي يتم بموجها عرض القوائم المالية .

✓ فروقات الصرف : الفروقات الناتجة عن ترجمة عدد معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بمعدلات صرف مختلفة .

✓ العمليات الأجنبية : هي الشركات التابعة أو الزميلة أو العقد المشترك أو فروع الشركة التي تقوم بأنشطتها في دولة أخرى غير تلك المتعلقة بالوحدة الإبلاغية .

✓ سعر الإغلاق : سعر الصرف السائد في نهاية الفترة الإبلاغية أو سعر الصرف الجاري في نهاية الميزانية العمومية.

¹ طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الأول ، 2006 ، ص 510

² محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، 2008 ، ص 370

³ خالد حمال الجعارات ، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015 ، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 25/24 نوفمبر ، 2014 ، ص 77

✓ السعر الفوري : سعر الصرف للتسليم الفوري أو هو سعر صرف العملة الأجنبية للتسليم أو التبادل الفوري.

المطلب الرابع : المعاملات بالعملة الأجنبية وفق المعيار رقم 21 IAS

1. الاعتراف الأولي : حيث يتم إثبات المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بعملة إعداد التقارير المالية ، ويكون هذا التسجيل ناتج عن حاصل ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف الفوري وهو السعر السائد في تاريخ المعاملة ، وحدد معيار المحاسبي الدولي رقم 21 أن يتم التسجيل بتاريخ المعاملة وذلك باستخدام سعر الصرف الفوري ، وأشار المعيار أيضا إلى إمكانية استخدام سعر صرف تقريبي مثل المعدل المتوسط لأسعار الصرف الأسبوعي أو الشهري بحيث يشمل هذا السعر على كافة المعاملات التي حدثت خلال الفترة المحددة بشرط عدم تغير معدلات الصرف بشكل كبير جدا حتى لا يصبح استخدام السعر المتوسط غير ملائم وغير موثوق به ، ويتطلب الاعتراف الأولي قيام الشركة بما يلي :¹

✓ شراء أو بيع سلع أو تأدية أو الحصول على خدمات تكون أسعارها محددة بعملة أجنبية .

✓ إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة للسداد أو التي سيتم تحصيلها محددة بعملة أجنبية .

✓ أن تصبح الشركة طرفا في عقد تبادل بعملة أجنبية ولم يتم إنجازه .

✓ أن تمتلك الشركة أو تتخلص من أصول أو تسديد التزامات محددة بعملة أجنبية .

2. تقديم التقارير في تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة : لقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم 21

الأسس التالية في تاريخ كل ميزانية عمومية² :

✓ يتم عرض البنود النقدية بالعملة الأجنبية في الميزانية العمومية بعد تحويلها لعملة التقرير باستخدام سعر الإقفال .

✓ يتم عرض البنود غير النقدية في الميزانية العمومية والتي تم الاحتفاظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بالعملة الأجنبية بعد تحويلها لعملة التقرير باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة .

✓ يتم عرض البنود غير النقدية المقومة بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية في الميزانية بعد تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم ، ويقصد بالقيمة العادلة المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل أو تسديد الالتزام به بين أطراف متطلعة ومتراضية والراغبة للتعامل وفقا لآلية السوق .

¹ وليد عبد القادر ، حسام الدين خدّاش ، معايير المحاسبة الدولية ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، الطبعة الأولى ،

2013 ، ص 67

² وليد عبد القادر ، نفس المرجع ، ص 67

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

3. الاعتراف بفروقات أسعار الصرف : وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 وفيما يتعلق بالاعتراف بفروقات أسعار الصرف فقد تم تحديد عدة بنود بحيث تشمل كيفية معالجة فروقات أسعار الصرف الناتجة عن الانخفاض الحاد في قيمة العملة أو الهبوط في قيمتها الشرائية في حالة عدم وجود وسائل عملية يتم من خلالها التحوط ضد هذا الهبوط الحاد بحيث يؤثر على الالتزامات التي لا يمكن تسويتها والتي تنشأ من تملك حديث لأصول تستحق السداد بعملة أجنبية وذلك في النقاط التالية¹
- ✓ لا يتعامل المعيار رقم 21 محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية عدا أن يتم تصنيف فروقات الصرف التي تنشأ عن التزام بعملة أجنبية تجري المحاسبة عنه كتحوط لصافي الاستثمار في وحدة أجنبية ، وفيما عدا ذلك يتم المحاسبة باستخدام محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم "39" الأدوات المالية: الاعتراف والقياس .
- ✓ فروق الصرف التي تنشأ عن تسوية أو التقرير عن بنود نقدية للشركة بمعدل يختلف عما تم تسجيله عند الاعتراف الأولي ، أو التي تم عرضها في القوائم المالية السابقة ، يجب أن الاعتراف بها كدخل أو مصروف في نفس الفترة التي تنشأ فيها .
- ✓ ينتج فرق سعر الصرف في حالة تغير معدل الصرف بين تاريخ العملية و تاريخ سدادها أو تسويتها للبنود النقدية والتي تنشأ من معاملة أجنبية ، فعندما يتم السداد في نفس الفترة يتم الاعتراف بكامل فرق الصرف في تلك الفترة ، وعند السداد في فترة لاحقة يتم تحديد فرق سعر الصرف الذي تم الاعتراف به في الفترات السابقة للتسوية بموجب تغير سعر الصرف خلال تلك الفترة .
4. صافي الاستثمار في شركة أجنبية : يتم تصنيف فروقات الصرف التي تنشأ عن البنود النقدية والتي تشكل جزء من صافي استثمار الشركة في شركة أجنبية أخرى كحقوق ملكية في القوائم المالية للشركة الرئيسية إلى أن يتم التخلص من صافي الاستثمار ويجب مراعاة النقاط التالية² :
- ✓ عند القيام بالتخلص من الشركة الأجنبية يجب الاعتراف بالفروقات الصرف المؤجلة للشركة الأجنبية كدخل أو كمصروف وذلك في نفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في المكسب أو الخسارة من التخلص .
- ✓ في حال عدم قيام الشركة بدفع أو قبض مبالغ لبنود نقدية لشركة أجنبية أو عدم التخطيط لذلك مستقبلا ، يجب تخفيض صافي الاستثمار للشركة في الشركة الأجنبية ، وقد يكون ضمن البنود النقدية ذمم مدينة طويلة الأجل أو القروض باستثناء المدينين والدائنين التجاريين .
- ✓ يتم تصنيف فروقات الصرف التي تنشأ عن التزام الشركة بعملة أجنبية في شركة أجنبية كحقوق ملكية إلى أن يتم التخلص من صافي الاستثمار ، وعندئذ يتم الاعتراف بها كدخل أو مصروف .

¹ محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 375

² وليد عبد القادر ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 68

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

5. المعالجة البديلة المسموح بها : طبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم "21" يتم معالجة فروقات الصرف الناتج عن المعاملات الأجنبية كدخل أو مصروف وذلك عند تسوية التسجيل الأولي أو بعد أن يتم التقرير عنها في القوائم المالية السابقة ، ولكن توجد بعض الحالات التي يمكن استخدام معالجة بديلة وذلك حسب التالي¹:

- ✓ فروقات الصرف الناتجة عن الانخفاض الحاد في العملة والتي لا توجد وسائل عملية للتحوط ضدها وتؤثر على الالتزامات بحيث لا يمكن تسويتها وتكون ناشئة عن قيام الشركة بتملك أصل تم تسعيره بعملة أجنبية يتم تسجيلها ضمن قيمة الأصل ، بشرط ألا تزيد القيمة المسجلة المعدلة عن تكلف الاستبدال من بيع أو استخدام الأصل.
- ✓ لا تشمل فروقات الصرف في القيمة المسجلة للأصل في حالة أن الشركة قادرة على تسديد التزاماتها في العملة الأجنبية نتيجة تملك الأصل ، وتعتبر خسائر الصرف جزء من التكاليف المتعلقة مباشرة بالأصل عندما لا تتمكن الشركة من سداد الالتزام ولا توجد وسائل عملية للتحوط ضدها .

6. الإفصاح : وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم "21" يجب على الشركة الإفصاح عن²:

- ✓ قيمة فروقات أسعار الصرف والمعترف بها كربح أو خسارة عن الفترة .
- ✓ صافي فروقات أسعار الصرف التي تم تبويبها كبند منفصل ضمن حقوق الملكية ، والتسوية التي تمت على مبلغ فروق أسعار الصرف في بداية ونهاية الفترة .
- ✓ قيمة فروقات أسعار الصرف خلال الفترة التي تم تسجيلها لأصل ضمن المعالجة البديلة وفقا للمعيار.
- ✓ عندما تختلف العملة التي يتم بها عرض القوائم عن عملة التعامل التي بها مقر الشركة الأم ، يجب الإفصاح عن ذلك ، كما يجب الإفصاح عن سبب التغيير في عملة التقارير المالية .
- ✓ الإفصاح عن الطريقة المختارة لترجمة الشهرة والتعديلات بموجب القيمة العادلة نتيجة تملك الشركة الأم لشركة أجنبية .
- ✓ أثر التغيرات الهامة في أسعار الصرف اللاحقة لتاريخ القوائم المالية على البنود النقدية للمعاملات بالعملة الأجنبية أو على ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية ، بحيث يؤثر عدم الإفصاح على قرارات مستخدمي القوائم المالية .
- ✓ السياسة التي تتبعها المنشأة في إدارة مخاطر العملات الأجنبية .

¹ وليد عبد القادر، مرجع سابق تم ذكره ، ص 69

² هاجر شايب عينو، أثار تغيرات العملات الأجنبية 21 على القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،

المبحث الثالث: العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول : مفهوم العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية

نص النظام المحاسبي المالي على مفهوم العمليات المنجزة التي تتم بالعمليات الأجنبية حسب الجريدة الرسمية كما يلي¹

تعرف المعاملة بالعملية الأجنبية على أنها معاملة محددة أو تتطلب التسوية بمعاملة أجنبية ، وتتضمن كذلك المعاملات الناشئة عن قيام المنشأة بما يلي :

- ✓ شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.
- ✓ إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
- ✓ عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد تبادل عملة أجنبية غير منجز.
- ✓ عندما تقوم المنشأة بامتلاك أو التخلص من أصول أو تتكبد أو تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.

المطلب لثاني: تقسيم الصفقات بالعملات الأجنبية

يتم تقسيم الصفقات بالعملات الأجنبية إلى² :

1- استخدام العملية الواحدة في تسجيل المعاملات بالعملية الأجنبية

يتأسس هذا المدخل على النظر إلى المعاملات بالعملية الأجنبية باعتبارها وحدة واحدة فيما يتعلق كل من إبرام المعاملة وواقعة سداد الدين بالنظر إلى كل من العملية ونشأة الدين والسداد النقدي لذلك الدين، باعتبارها حدثاً واحداً لا يتجزأ ، كما لا يتطلب إجراءات تسوية محاسبية في حماية السنة المالية ، واعتراف مصلحة الضرائب به ، إلا أن هذا المدخل يعاني بعض من الانتقادات لعل أهمها:

- ✓ مخالفة هذا المدخل للمبدأ المحاسبي الذي ينص على استقلالية الدورات المحاسبية ، وتحقيق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالتكاليف ، حيث تتم تسوية فروق العملة عن طريق تعديل قيم حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية، سواء بالنسبة للعمليات المنتهية أو الممتدة.
- ✓ لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة ، حيث تعمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروقات في حماية السنة المالية للمؤسسة ، على أن التسوية بإدخال التعديلات المترتبة عن التغييرات في أسعار الصرف على حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها

2- استخدام المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملية الأجنبية

حسب مدخل المعاملة المزدوجة فإن الفروق الناتجة عن أسعار الصرف ينبغي أن تعالج بشكل منفصل عن حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية ، ثم تنقل في قيد محاسبي مستقل إلى صافي الربح أو إلى حسابات

¹ تيجاني بالرقى، أثر تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي

المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، جامعة سطيف، ص 148

² ضريف مريم، دراسة مقارنة لأثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بين SCF و LAS مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 8، العدد 2، 31، 2018

دسمبر 2018، جامعة بومرداس، ص 445

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

الاحتياطي الخاص . فهذه الطريقة تعتمد على أن هناك قرارين أو واقعيتين منفصلتين ، هما واقعة الشراء أو البيع ، أو بمعنى آخر عمليتي الاستيراد والتصدير ، والواقعة الثانية قرار التسديد أو التحصيل ، ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر ينبغي أن لا يتأثر بأي قرارات أخرى ، لذلك فإن نتائج عمليات المشتريات والمبيعات الخارجية ، تقفل في الجزء الخاص بها ، أو بشكل مستقل عن عملية السداد أو التحصيل النقدي المترتبة عليها ، والتي بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسائر فروق عملة حقيقية ، ومن ثم ينبغي إقفالها بالجزء المخصص بحساب الأرباح والخسائر فور عملية السداد أو التحصيل .

المطلب الثالث: المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي

إن المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملة الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي تتضمن الخطوات التالية¹

1- الاعتراف الأولي:

يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بها بعملة التقرير بالعملة الوطنية ، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية في سعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة .
أما ورد حسب المادة (1-137) من القانون رقم 07/11 : " تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها على العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة . ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال هذه الأصول " .
أما المادة (2-137) من القانون رقم 07/11 : " تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية ، أو تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذ كانت عبارة عن عمليات مالية " .

2- في تاريخ إعداد الميزانية:

في تاريخ كل ميزانية عامة يجب :

- ✓ التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال .
- ✓ التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم .

3- معالجة المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف :

معالجة الديون خلال نفس الفترة التي تمت فيها العملية : حسب المادة (3-131) من القانون رقم 07/11 : " عندما يتم نشوء وتسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها ، فإن الفوارق المثبتة قياسا إلى قيم الدخول بسبب تقلبات سعر الصرف ، تشكل خسائر أو أرباحا في الصرف يجب تسجيلها ، حسب الحالة في الأعباء المالية أو في المنتجات للسنة المالية " التسوية لا تتم عند الجرد حسب المادة (4-137) من القانون رقم 07/11 : " إذا بقيت عناصر نقدية (الخزينة وعناصر أصول و خصوم الواجب استلامها أو دفعها بالنسبة إلى مبالغ من السيولة

¹ تيجاني بالرق ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

النقدية محددة وغير قابلة للتحديد) محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية ، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ ، الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات (التكاليف التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الأصلية ن وهذه المبالغ تشكل أعباء مالية أو منتجات مالية للسنة المالية " . لكن في حالة غياب التسوية عند الجرد ، فالحسابات الدائنة أو المدينة تشكل دائما جزء من الذمة المالية للمؤسسة ، فإن فرق الصرف يسجل في الأعباء أو النواتج المالية .

المطلب الرابع : القياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية:

بشكل عام يمكن تحديد ثلاثة تواريخ أساسية مرتبطة بالقياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية وهي :

تاريخ حدوث العملية ، تاريخ إعداد الميزانية ، تاريخ السداد¹

✓ تاريخ حدوث العملية وتسجيلها في الدفاتر : ويتم استخدام سعر الصرف السائد في تلك الفترة لإثبات العملية التي تمت بالعملية الأجنبية ، حيث طبقا لمتطلبات المعيار الحاسبي الدولي 21 يجب أن تسجل المعاملات بالعملية الأجنبية عند الاعتراف الأولي بها بعملة التقرير ، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ العملية .

✓ تاريخ إعداد الميزانية وإقفال حسابات النتيجة: حيث يتم في هذا التاريخ تعديل لأسعار العمليات المسجلة في المرحلة الأولى " مرحلة الاعتراف الأولي " لتعكس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ، وذلك للعمليات التي لم تنته ولم تسدد بعد ، وبسبب تقلبات أسعار الصرف للعملات المختلفة ، غالبا ما تحدث مكاسب أو خسائر بين هذين التاريخين.

✓ تاريخ انتهاء العملية من خلال السداد أو التحصيل بالعملية الأجنبية : وغالبا ما تحدث مكاسب أو خسائر في هذا التاريخ نتيجة اختلاف أسعار الصرف بين تاريخ الميزانية وتاريخ السداد أو التحصيل .

¹ ضريف مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 448

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث القيام بعرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين ، الأول لعرض الدراسات السابقة والثاني لإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة فلقد تمكنا من الإطلاع على الأعمال التالية:

- دراسة أسماء ناجي - مبروكة خير الدين - السعيد غرنوق (2018/2017)
الدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية تخصص محاسبة جامعة حمة لخضر الوادي ، تحت عنوان المقاربة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 أثار التغيرات في أسعار الصرف وبين النظام المحاسبي المالي .
تعالج هذه الدراسة تقييم أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي تطابقا مع إجراءات المحاسبة الدولية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المتعلق بأسعار الصرف، حيث تناولنا في الجانب النظري كل المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن المعاملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية ، وكذا عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 وكيفية تقييمه ومعالجته المحاسبية وهذا وفق ما أقره النظام المحاسبي ، أما الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير لتوضيح المعالجة المحاسبية للمعيار رقم 21 وتقييم تطابقه مع النظام المحاسبي المالي.
- دراسة محمد إبراهيم محمود - احمد إبراهيم الطاهر محمد - النوري عبد الغني محمد عبد الغني - مجاهد عبد المالك عبد الرحيم أحمد - هالة الطيب عوض أحمد (2016)
الدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال شهادة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل جامعة السودان تحت عنوان أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية .
تناولت الدراسة أثار تغيرات أسعار الصرف ، حيث تمثلت مشكلة البحث في كيفية المعالجة الحاسبية لأثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية سواء من ناحية المبالغ المالية التي تصرح بها أو من ناحية موضوعيتها وملاءمتها وتوفيرها لمعلومات جيدة يمكن استخدامها من طرف مستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة.
وتكمن أهمية البحث في تقديم أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها والاستعانة بها لمعالجة أثار تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا.

• دراسة شوقي طارق (2009)

يهدف الموضوع إلى أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا وذلك بتقديم رأي المحاسبة الولية والتطرق لبعض الممارسات المحاسبية الحالية لبعض الدول ، ومحاولة تحليلها وإجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة ، وحيث ركزت

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

هذه الدراسة على الجانب النظري للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف ، ومن أهم نتائجها أن القوائم المالية تتأثر بالمشاكل المحاسبية الدولية المعاصرة ، ومن بين تلك المشكلات المحاسبة على التضخم حيث أن استخدام التكاليف التاريخية في إطار المحاسبة التقليدية يؤدي إلى إظهار أرقام المحاسبة المظلمة غير مطابقة للواقع في القوائم المالية .

• دراسة السعيد عناني (2005.2006)

حيث تم التطرق في هذه الدراسة على أسعار الصرف بما فيها سوق الصرف وأنظمة الصرف ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على خطر الصرف في المؤسسة وكيفية تغطيته وتسييره ، وتم التطرق إلى مختلف الجهود التي حاولت تفسير وتحديد سعر الصرف وكذلك توضيح الجوانب المتعلقة بالصرف وسياساته .

• دراسة عبد السلام الحسن أحمد (2006)

بعنوان أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان خلال الفترة 1992/2006 وتلخصت مشكلة الدراسة في أن السودان ظل ولفترات طويلة يعاني من تعدد أسعار الصرف الأمر الذي أدى إلى اختلالات بنيوية في ميزان المدفوعات ، وانعكس ذلك سلبا على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد ، وذلك بتأثيره على الحساب التجاري بشقيه السلبي وغير السلبي، وأوصت هذه الدراسة للعمل على استقرار سعر الصرف للجنيه السوداني ، إذ أن التغيرات المستمرة أثرت على حركة الحساب الجاري بشقيه السلبي وغير السلبي .

• دراسة محمد مبارك مصطفى الإمام (2008)

بعنوان الاستثمارات وأثرها على سعر الصرف في السودان و اتبعت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي عن طريق تحليل الجداول والمنهج الإحصائي للقياس من خلال بناء نماذج قياسية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام الحزم البيانية ، كما توصلت إلى مجموعة النتائج منها "أن تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار له الأثر السلبي على حركة الاستثمار وعلى حجم دخول رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد ، واتضح من خلال الدراسة أن السياسات العديدة تجاه سعر الصرف كان لها الأثر في عدم استقراره.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الفرع الأول : أوجه الشبه بين الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة نجد أن هناك اهتمام من قبل الباحثين حول موضوع تغيرات أسعار الصرف ، حيث تناولت الدراسات السابقة موضوع أسعار الصرف ومعالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة والتي تتكون أساسا إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية ، وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف .

وبلاحظ أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها حول النتائج التي تم التوصل إليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الأزمنة والمكان التي تمت فيها واختلاف متغيرات الدراسة وبالإضافة إلى اختلاف طبيعة المشاريع والقطاعات المختلفة التي أجريت عليها .

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مثل دراسة (طارق شوقي 2009) في أنها تقوم بالمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف ، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي.

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعد الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة من حيث دراسة تغيرات أسعار الصرف ويضم مجتمع الدراسة بنك البركة ، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع كونها تبحث في المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعيار المحاسبي الدولي .

كذلك فإن هذه الدراسة تساهم في حث الباحثين دراسة تقلبات أسعار الصرف وكذلك دراسة المعايير الدولية المرتبطة بها مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المتعلق بآثار تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

خلاصة الفصل:

لقد تناولت المعايير المحاسبية الدولية الكثير من المشكلات والقضايا المحاسبية التي تعاني منها المحاسبة ومنها مشكلة التعاملات الأجنبية، والتي تشكل موضوعا ذات أهمية بالغة مما له أثر على الوضعية المالية للمؤسسات من خلال البحث عن الكيفية المثلى للمعالجة المحاسبية للفروقات الناتجة عن التغيرات في الصرف، وكذا ترجمة القوائم المالية.

وبعد محاولات المحاسبة الدولية لحل المشكل وبعد إصدار المعايير المحاسبية الدولية فقد تم اقتراح المعيار المحاسبي الدولي رقم 21، المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، والذي نص على ترجمة بنود الميزانية بسعر صرف الإقفال أي تاريخ إعدادها وسعر الصرف لتاريخ العلاقة، وتسجيل الفرق المتحصل عليه من الترجمة ضمن حسابات حقوق الملكية إما دائنا أو مدينا حسب الحالة.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية لتقلبات

أسعار الصرف دراسة حالة

.....

تمهيد:

بعد انتهائنا من دراسة الجانب النظري، وتدعيما لمعلوماتنا قمنا باختيار بنك البركة الجزائري وكالة غرداية لمزاولة الدراسة التطبيقية، باعتبار أنه يقوم بتسيير العمليات الخارجية أي العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية وباعتبار أن الموضوع يصب في هذا السياق إذ أنها مؤسسة مالية خاصة .

وفي هذا الفصل سنعطي نظرة مفصلة عن كيفية المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية ، وأدوات تغطية أخطار الصرف وما الإجراءات التي عليها اتخاذها لذلك لبلوغ أهدافها وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم العمل إلى مبحثين:

حيث المبحث الأول والذي هو بعنوان عموميات حول بنك البركة الجزائري وكالة غرداية بما فيها من تعريف وأهداف وتقديم الوكالة المستقبلية والهيكل التنظيمي الخاص بها ، أما المبحث الثاني والذي هو تحت عنوان عملية فتح وسير الاعتماد المستندي والتسجيل المحاسبي للعملية بالعملة الأجنبية والذي يتناول عملية فتح الاعتماد المستندي بما فيها من توطيئ وتنفيذ لهاته العملية، إضافة إلى الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل بالعملية الخارجية المراد تنفيذها ، والتسجيل المحاسبي لأرباح وخسائر الصرف.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

1. اختيار مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسة التي تعمل في مجال قطاع البنوك في ولاية غرداية في هذه الدراسة قد اختار الباحث مؤسسة مالية خاصة تتمثل في بنك البركة الجزائري وكالة غرداية تم اختيار قطاع البنوك لإجراء هذه الدراسة لأنه يحتوي على واحدة خاصة بالعمولات وسعر الصرف التي تساعد على الربط بين المشتري وبائع العملة في الداخل والخارج.

2. تلخيص المعطيات المجمعة:

أولاً: تعريف وكالة بنك البركة غرداية:

وكالة غرداية هي واحدة من الوكالات الفرعية لبنك البركة الجزائري بمنطقة الجنوب ، تأسست سنة 2007 ، ومقرها شارع الأندلس غرداية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للوكالة:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من :

أ/ المدير: وهو المسؤول عن الفرع ونتائجه حيث يكون تحت سلطة مدير الشبكة ، وتتمثل المهام التي يقوم بها :

✓ إعطاء التعليمات والتوجيهات المنظمة للفرع.

✓ التكفل بحل المشاكل في حال وجودها .

✓ الإمضاء على الوثائق مثل الاعتماد المستندي ، عقود التمويل ، عقود البيع

ب/ نائب المدير : ويكون خاضع لسلطة المدير ، ويقوم مقامه عند غيابه ، تتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك تسيير الوسائل البشرية إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

ج/ مصلحة الزبائن : وتتكفل هذه المصلحة بغلق وفتح حسابات الزبائن.

د/ مصلحة الصندوق والمحفظة : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ النظام المحاسبي الذي يطابق القواعد المعتمدة في تسيير البنك وتشرف هذه المصلحة على :

1/ عمليات الصندوق : إذ تعتبر من المصالح الرئيسية والهامة في الوكالة وتقوم ب:

✓ تسيير حركة النقود

✓ فتح حسابات للزبائن والعملاء بمختلف أنواعها.

✓ القيام بعمليات الإيداع والسحب المالي.

✓ القيام بعمليات الجرد اليومي لعمليات الدفع والسحب.

✓ تقوم بعمليات تحويل المبالغ المالية من حساب إلى حساب أخرج داخل الوكالة نفسها أو ما بين الوكالة ووكالة أخرى لنفس البنك أو ما بين الوكالة والبنوك الأخرى.

2/ عمليات المحفظة: وتتكفل بالوظائف التالية:

- ✓ استقبال وتحضير الصكوك .
- ✓ عرض الصكوك لعملية المقاصة.
- ✓ تسيير الصكوك غير المدفوعة.
- ✓ إرسال القيم للبنوك الأخرى للحصول..
- ✓ الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من أجل تحصيلها عند تاريخ استحقاقها.

ن/ مصلحة القروض : وتشرف على العمليات الرئيسية التالية :

1/ التمويل : أي منح تمويلات سواء للأفراد أو المؤسسات سواء كانت تمويلات استغلال أو استثمار.

2/ التحصيل : أي تحصيل مستحقات الوكالة من المستفيدين من التمويلات.

ز/ مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بتسيير المعاملات التجارية التي تخضع إلى القانون الدولي العام للتجارة الدولية انطلاقا من التنظيمات والأعراف المعمول بها والمستنبطة من غرفة التجارة الدولية بحيث لا تتناقض مع القانون التجاري الجزائري ، وتعتمد هذه المعاملات على التقنيات المصرفية التالية :

- الاعتماد المستندي : ويجمع فيه كل أطراف التعامل (المشتري والممول والبنكين الوسيطين الداخلي والخارجي) وتتم المفاوضة عن طريق الممثل المعتمد بما في ذلك البنك من البلد الآخر مع الحرص على مراقبة كل الوثائق والتدقيق فيها للتأكد من عدم وجود أي تناقض وهناك من الاعتماد المستندي :

✓ اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد.

✓ اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء.

✓ اعتماد مستندي قابل للإلغاء.

- التحصيل المستندي : وتتم هذه العملية بين الطرفين الأساسيين للعملية الممول والعميل ، ويتم الاتفاق بينهما مبدئيا قبل تأكيد ذلك ، وفي حالة الاتفاق يتم تحويل القيمة المساوية بالعملة الصعبة وفقا لما تقتضيه المعاملات الجمركية.

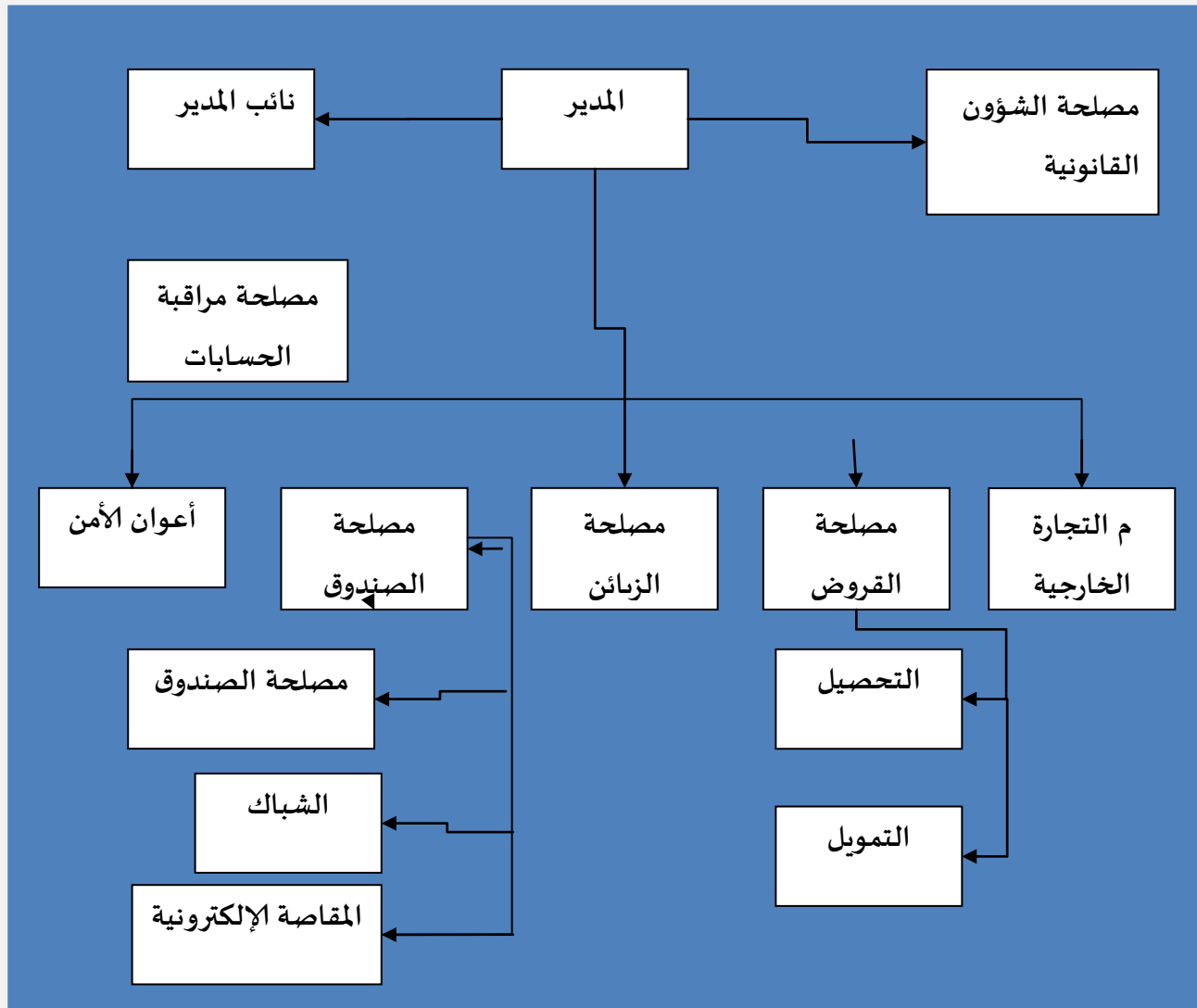
- تحويل العملة: تتم عملية تحويل العملة لاستيراد منتوج معين من طرف الصناعيين المعتمدين ورجال الأعمال المعتمدين من طرف الدولة .

و/ مصلحة الشؤون القانونية : تقوم بتشكيل مرجع وثائقي في مجال التشريع والتنظيم والقانون المصرفي ، كما تقوم بالتكفل بالملفات المشكوك فيها أو المنازعات، مع القيام بكافة الإجراءات القانونية من أجل الدفاع عن مصالح المؤسسة.

ي/ مصلحة مراقبة الحسابات : تهدف إلى المراقبة الذاتية للوكالة ، وتكون مسؤولة عن العمليات التي تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها ، كما تسجل العمليات المحاسبية التي تجرى بمختلف مصالح الوكالة والتأكد من مطابقة التسجيلات مع المستندات المحاسبية.

ه/ أعوان الأمن : وهم عمال تابعون للبنك ، يسهرون على أمن الوكالة.

الشكل (1.2) : الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية



المصدر: بالاعتماد على وثائق البنك

المطلب الثاني: عملية فتح وسير عملية الاعتماد المستندي والتسجيل المحاسبي للعملية بالعملية الأجنبية

من بين العمليات التي يقوم بها البنك هي فتح الاعتماد المستندي، وفي إطار التعامل بين المورد والعميل يتم إبرام عقد بيع وفق شروط معينة والاتفاق الأهم يكون عن وسيلة الدفع ، والوسيلة التي يجدها أكثر ضمانا وسرعة هي الاعتماد مستندي ، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العمليات التي يقوم بها بنك البركة .

1/ التوطن البنكي :

إن عملية سير الاعتماد المستندي تخضع إلى عدة مراحل و التي تبدأ بتوجيه العميل إلى البنك التابع له لاتخاذ الإجراءات الأولية قبل فتح الاعتماد والممثل في عملية التوطن.

- التوطن: هي عملية تحديد اسم البنك الضامن ، رقم حساب العميل ، وطبيعة البضاعة ، وتسير هذه العملية بتقديم العميل لبنكه مرفقا بفاتورة شكلية ، وكذلك تقديم الوثائق التالية:
- ✓ نسخة طبق الأصل مصادق عليها من السجل التجاري .
- ✓ التقييم الجبائي.
- ✓ طلب فتح ملف التوطن.
- ✓ بالمقابل يتحصل العميل على استمارة يحدد فيها المعلومات التي تهم البنك ملئها، ويقدمها مرفوقة بالفاتورة الشكلية.
- ✓ يبقى لف التوطن قائما لمدة 06 أشهر ويحتفظ به البنك لمدة 05 سنوات ، بعد هذه المدة تنقله إلى الأرشيف.

2/ فتح الاعتماد المستندي تنفيذه وتصفيته:

1.2/ فتح الاعتماد المستندي:

يشرع البنك في فتح الاعتماد بعد أن يملئ العميل استمارة طلب الفتح والتي تحتوي على المعلومات التالية:

- ✓ اسم وعنوان صاحب الأمر بالفتح.
- ✓ نمط الاعتماد المستندي المختار أي هل هو:
- اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد.
- اعتماد مستندي قابل للإلغاء ومؤكد.

ملاحظة: الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لم يعد قابل للاستعمال نظرا لقلّة الضمانات التي يقدمها.

- ✓ اسم البنك المستفيد.

- ✓ اسم المستفيد من الاعتماد.
- ✓ مبلغ القرض .
- ✓ أجل الاستحقاق (مدة تاريخ الاستحقاق وتاريخ تقديم الوثائق لا يتعدى 21 يوما)
- ✓ تحديد كيفية استعمال الاعتماد بالدفع – بالقبول- بالمفاوضة .
- ✓ قاعدة البيوع الدولية المستعملة مثل :
- ✓ تحديد الوثائق الواجب تقديمها مقابل الدفع .
- ✓ تحديد نوع وكمية السلعة المرسله أو موضوع الإرسال .
- ✓ تحديد رقم الفاتورة أو العقد حسب الحالة .
- ✓ تحديد اسم ومكان الشحن : ميناء أو مطار .
- ✓ تحديد اسم الاتجاه أو التفريغ : ميناء أو مطار .
- ✓ الإرسال الجزئي : مقبول أو ممنوع .
- ✓ الإرسال المتقطع : مقبول أو ممنوع .
- ✓ بيانات أو إجراءات خاصة :
- تكاليف ونفقات خارج بلد المشتري هل هي على عاتق البائع أو المشتري .
- قيمة الرسوم الجمركية .

بعد ملئ الاستمارة وقيام البنك بفتح الاعتماد متأكدا قبل ذلك من الحساب ، يرسل البنك إشعارا لبنك المصدر لفتح الاعتماد المستندي لصالحه ، عندئذ يقوم البنك فاتح الاعتماد لحساب تكلفة الفتح لتحديد المبلغ الذي سيخصم من الحساب .

في حالة ما إذا طلب العميل تغييرا ما أو تعديلا في ما يخص الوثائق هناك تكاليف أخرى يحسبها البنك تضاف لتكلفة الفتح تسمى تكاليف التعديل .

2.2/ تنفيذ الاعتماد المستندي وتصفيته:

تتم عملية تنفيذ الاعتماد المستندي بعد أن يتحصل بنك المصدر من المصدر على الوثائق والتأكد من صحتها ، ويتم التنفيذ بعد ذلك حسب شكل الدفع المتفق عليه ، أي إما بالدفع من طرف البنك أو بقبول ورقة تجارية أو بالتفاوض.

وتعتبر عملية التصفية المرحلة الأخيرة وفيه يتحصل بنك المشتري على الوثائق المطلوبة ، عند الفتح يقوم أيضا بدفع تكاليف أخرى متعلقة بتسليم الوثائق للمشتري وتسمى تكاليف مخصومة من أجل الحصول على الوثائق .

3.2/ تكاليف الاعتماد المستندي :

يتحصل البنك على عمولة من أي عملية يقوم بها ، وفي حالة الاعتماد المستندي هناك تكاليف يقتطعها البنك من حساب العميل وتمثل هذه التكاليف في :

✓ **تكاليف الفتح:** عندما يلجأ العميل إلى بنكه لفتح الاعتماد المستندي يقوم البنك بتحديد المبلغ الذي سيخصم وطريقة حساب هذه التكلفة تكون كالتالي :

المبلغ الإجمالي للصفحة × سعر الصرف

المبلغ بالدينار × عمولة البنك 0.625%

العمولة بالدينار + عمولة ثابتة + تكاليف السويقت 1000 دج

المجموع × نسبة الرسم على القيمة المضافة 19%

قيمة الرسم + المجموع × المبلغ المخصص 4000 دج

✓ **تكاليف التعديل :** كما ذكرنا سابقا في حالة وجود تعديل أو تغيير هناك تكاليف إضافية تخصم من حساب العميل ، وتحسب هذه التكاليف كما يلي:

عمولة ثابتة + تكاليف سويقت

المجموع + قيمة الرسم 19% + عمولات ثابتة 1500 دج + سويقت = المبلغ المخصص

✓ **تكاليف التصفية:** تدعى كذلك تكاليف مخصصة مقابل الحصول على الوثائق وتحسب كما يلي :

عمولة ثابتة × نسبة 19% + عمولة ثابتة 35000 دج على الأقل = المبلغ المخصص

4.2/ مخطط يبين عملية سير الاعتماد المستندي :

من خلال ما سبق يمكن تلخيص عملية الاعتماد المستندي في ما يلي :

✓ إقامة عقد بين البائع والمشتري .

✓ يتوجه المشتري لبنكه للقيام بعملية التوطين .

✓ المشتري يقوم بمأ استمارة طلب الفتح .

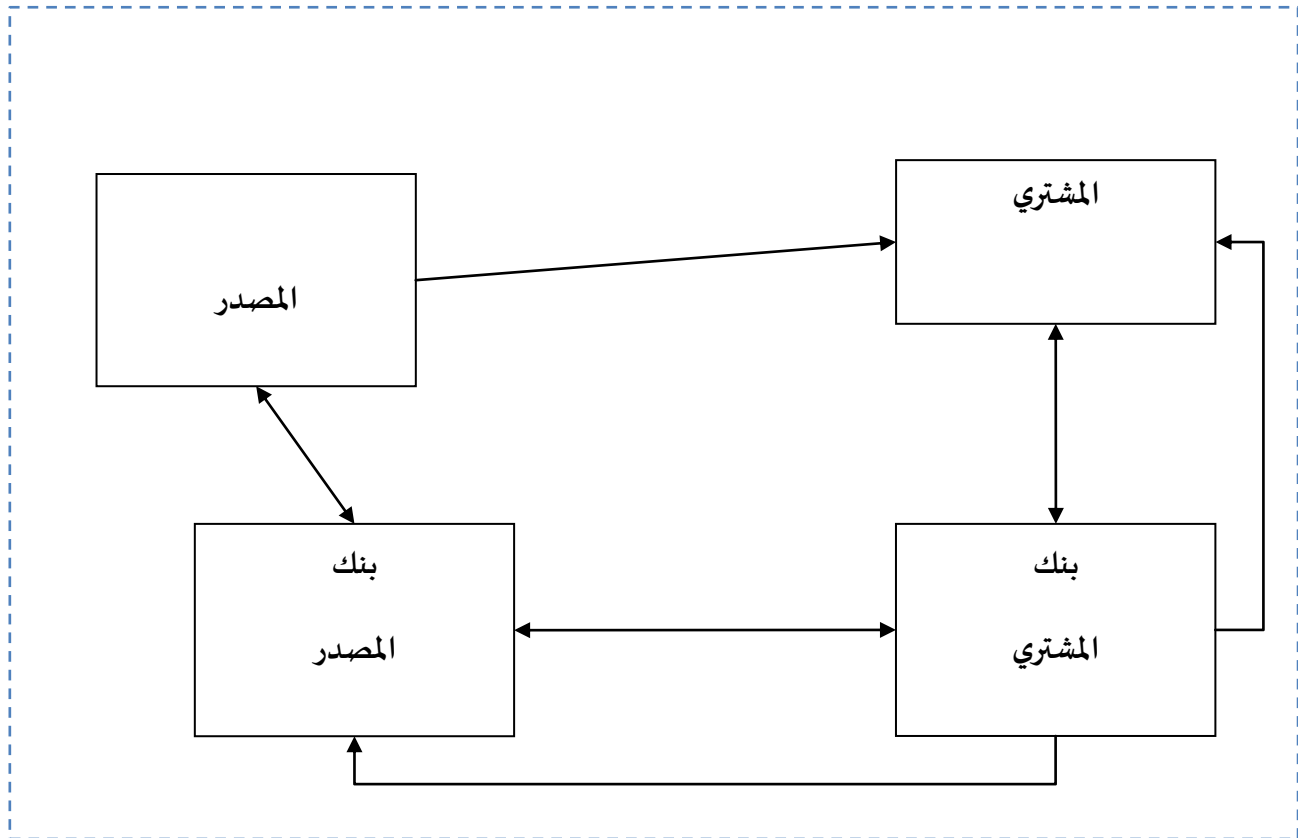
✓ بنك المشتري يشرع في عملية الاعتماد .

يرسل بنك المشتري إشعارا لبنك المصدر يعلمه بفتح الاعتماد لصالحه

- ✓ يرسل المصدر الوثائق اللازمة لبنكه .
- ✓ بنك المصدر يرسل هذه الوثائق لبنك المستورد .
- ✓ يدفع بنك المستورد مبلغ الصفقة لبنك المصدر .
- ✓ وأخيرا بنك المصدر يدفع للمصدر .

ويمكن توضيح هذه المراحل في الشكل التالي :

الشكل رقم (2.2): مخطط يبين عملية سير الاعتماد المستندي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

المطلب الثالث: الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل إتمام العملية الخارجية المراد تنفيذها .

1/ عملية الفتح :

مشتري جزائري يرغب في استيراد بضاعة لأجل ذلك اتصل بالمورد بعد الاتفاق على العقد وعلى الاعتماد المستندي كوسيلة دفع يتقدم المشتري الجزائري إلى بنكه وهو بنك البركة الجزائري لفتح الاعتماد المستندي لفائدة البائع وذلك بموجب طلب والفاتورة الشكلية .

ويتضمن المعلومات التالية :

- ✓ طبيعة الاعتماد : غير قابل للإلغاء ومؤكد .
- ✓ بنك البائع .
- ✓ المستفيد " المورد "
- ✓ مبلغ الصفقة .
- ✓ أجل الاستحقاق .
- ✓ تاريخ تقديم الوثائق .
- ✓ تاريخ الموافقة .
- ✓ كيفية استعمال الاعتماد بالدفع عند الاطلاع .
- ✓ قاعدة البيع الدولية .
- ✓ الوثائق الواجب تقديمها مقابل الدفع .
- شهادة المنشأ محررة من طرف غرفة التجارة الدولية .
- 06 نسخ من الفاتورة التجارية .
- سند الشحن .
- وثيقة المواصفات والوزن .
- ✓ تحديد نوع وكمية السلع المرسلة .
- ✓ الفاتورة الشكلية رقم بتاريخ
- ✓ مكان الشحن " ميناء بلد البائع "
- ✓ مكان التفريغ " ميناء الجزائر "
- ✓ إرسال جزائي : ممنوع .
- ✓ إرسال متقطع : ممنوع .
- ✓ معلومات خاصة : التكاليف والنفقات على عاتق صاحب الأمر بالفتح " المشتري الجزائري "

/ فتح الاعتماد والدراسة والإعلام

وتمر هذه المرحلة بجزأين وهما :

1.2/ فتح الاعتماد : انطلاقا من طلب الفتح يتأكد بنك البركة الجزائري من مطابقة المعلومات المقدمة من طرف العميل للعقد ، وهذا قبل أن يضع على الفاتورة الشكلية ختم التوطين .
بعد ذلك يقوم بفتح الاعتماد ، وذلك بنسخ طلب الفتح على نموذج يسمى 700 ويرسله عن طريق نظام سويفت لبنك البائع ، هذا الأخير الذي يبلغ عميله بفتح الاعتماد المستندي لفائدته لدى بنك البركة الجزائري من قبل زبونه المشتري الجزائري .

2.2/ الدراسة والإعلام :

بعدما يبلغ البائع بفتح الاعتماد يستلم طلب الفتح وعليه أن يدرسه بشكل دقيق ، كذا يقع على عاتق البائع و الإعلام الفوري ل :

- ✓ القائم بالعبور (الحجز – النقل)
- ✓ شركة التأمين (المخاطر المراد تغطيتها)
- ✓ مصلحة الإرسال (احترام مواعيد المتفق عليها)

الانجاز الحسن للاعتماد المستندي يتوقف على الدراسات الدقيقة للوثائق عند تقديمها للبنك ، وبعد جمع كل الوثائق التي يرسلها البائع لبنكه بعد أن يكون قد أرسل آلات موضوع العقد .

بعد استلام بنك البائع الوثائق والتحقق منها :

- ✓ هل هي كاملة .
- ✓ هل ظاهريا صحيحة (أي هل هي مزورة ، بها أخطاء فادحة)
- ✓ هل هي مطابقة مع شروط الاعتماد المستندي .

عند مطابقة هذه الوثائق فإن بنك البائع يدفع لعميله مبلغ الصفقة ليعوضه بذلك بنك البركة الجزائري وهو المصدر للاعتماد.

3/ التسوية وسحب البضاعة وتكاليف الاعتماد المستندي والمعالجة المحاسبية لأرباح وخسائر الصرف :

عندما يرسل البنك الأجنبي " بنك البائع " الوثائق الكاملة لبنك البركة الجزائري ، يقوم هذا الأخير بفحص تلك الوثائق ومدى مطابقتها مع العقد ، وعند مطابقتها يعوض بنك البائع من قبل بنك البركة الجزائري الذي بدوره يحصل على التعويض بالاحتطاع مع رصيد المشتري الجزائري مع التنازل لفائدته عن الوثائق وذلك بتظهير سند الشحن الأصلي حتى يتسنى للمشتري الحصول على بضاعته.

عندما يتقدم المشتري إلى الميناء ليستلم بضاعته يجب أن يكون مصحوبا بالإشعار الذي أرسل إليه لإنذاره بوصول البضاعة ، وكذا سند الشحن الأصلي ، عندما يدفع المشتري الأعباء الواقعة عليه ويدفع حقوقه الجمركية ويسحب بضاعته.

المطلب الرابع : المعالجة المحاسبية لعمليات بالعملة الأجنبية في بنك البركة الجزائري وكالة غرداية .

نظرا لسرية المعلومات وخصوصيتها لم يتم إعطائنا أي معلومات مهمة وخاصة بالدراسة التطبيقية إلا بعض المبالغ الشفهية أي بدون وثائق ذات مصداقية الخاصة ببعض العمليات الخارجية التي تمت بعملات أجنبية خاصة الفواتير والوثائق المتعلقة بإجراءات العملية الخارجية ، لذا استعنا ببعض الحالات النظرية والأمثلة التطبيقية لبعض العمليات الخارجية التي تمت بعملات أجنبية وذلك لمعالجتها محاسبيا وفق المعيار المحاسبي رقم 21.

سنتطرق إلى أربع حالات تختلف كل عملية عن أخرى في طريقة السداد وعملة السداد.

الحالة 01/ وهي تسديد قيمة الصفقة بعملة المصدر دفعة واحدة .

قامت إحدى الشركات الجزائرية بتاريخ 2019/03/01 بشراء بضاعة من أحد الموردين بأوروبا مقابل £200000

حيث سعر الصرف £1 = 100 دج

على أن يتم التسديد في 2019/05/01 ويبلغ سعر الصرف 1 يورو = 90 دج

• المعالجة المحاسبية لهاته العملية:

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
380	في 2019/03/01	20000000	
4456	من ح/ مشتريات بضاعة	38000000	
401	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع		23800000
	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		
	شراء بضاعة من الخارج على الحساب		
30	من ح/ بضاعة	20000000	
380	إلى ح/ مشتريات بضاعة		20000000
	دخول بضاعة للمخازن		

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية

21420000	23800000	في 2019/05/01 من ح/ مورد السلع والخدمات إلى ح/ البنك ح/ أرباح الصرف	512 766	401
2380000				

نفس الحالة السابقة مع نفس العميل لكن كانت العملية الموائية شراء مواد أولية من أوروبا بقيمة 150000 أورو

بتاريخ 2019/03/30 مع نفس سعر الصرف السابق 1 أورو = 100 دج ولكن تاريخ التسديد كان في 2019/04/29 وسعر الصرف ب 1 أورو = 104 دج

رقم الحساب	البيان	مدین	دائن
381	في 2019/03/30 من ح/ مشتريات مواد أولية	15000000	
4456	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع	2850000	
401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات شراء مواد أولية من الخارج على الحساب		17850000
31	من ح/ مواد أولية		
381	إلى ح/ مشتريات مواد أولية دخول بضاعة إلى المخازن	15000000	15000000
401	في 2019/04/29 من ح/ موردو السلع والخدمات	17850000	
666	من ح/ خسائر الصرف إلى ح/ البنك تسديد قيمة البضاعة	714000	18564000

الحالة 02/ اشترى عميل بضاعة من الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك في 2019/07/31 وكان سعر الصرف 1 دولار = 71 دج ، وقد كان تاريخ التسديد في 2019/12/30 وكان سعر الصرف 1 دولار = 75 دج
أما ثمن البضاعة فهو 50000 دولار.

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
380	في 2019/07/31	3550000	
4456	من ح/ مشتريات بضاعة	674500	4224500
	من ح/ رسوم قابلة للاسترجاع		
401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		
	شراء بضاعة من الخارج على الحساب		
30	من ح/ بضاعة	3550000	3550000
380	إلى ح/ مشتريات بضاعة		
	دخول بضاعة للمخازن		
401	في 2019/12/30	4224500	
666	من ح/ موردو السلع والخدمات	238000	4462500
	من ح/ خسائر الصرف		
512	إلى ح/ البنك		
	تسديد قيمة البضاعة		

الحالة 03/ : وهي التسديد بعملة ثالثة أي لا عملة المستورد ولا عملة المصدر.

قامت إحدى الشركات الجزائرية باستيراد إحدى السلع الأجنبية من الصين في تاريخ 2019/04/05 وكان التسديد بالدولار في 2019/12/30 وكانت قيمة الصفقة 1000000 دولار علما أن سعر الصرف في :

2019/04/05 : 1 دولار = 70 دج 1 دولار = 55 الين الصيني

2019/12/30 : 1 دولار = 75 دج 1 دولار = 50 الين الصيني

- ملاحظة : في الحالات السابقة يتأثر سوى المستورد بفروقات الصرف أما بالنسبة لهذه الحالة فإن المصدر سيتأثر أيضا بفروق الصرف لذا سيكون التسجيل بالنسبة للطرفين.

بالنسبة للمستورد

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
380	في 2019/04/05	7000000000	8330000000
4456	من ح / مشتريات بضاعة	1330000000	
401	من ح / رسوم قابلة للاسترجاع		
	إلى ح / موردو السلع والخدمات		
	شراء بضاعة على الحساب من الخارج		
30	من ح / بضاعة	7000000000	7000000000
380	إلى ح / مشتريات بضاعة		
	دخول بضاعة إلى المخازن		
401	في 2019/12/30	8330000000	8925000000
666	من ح / موردو السلع والخدمات	595000000	
512	من ح / خسائر الصرف		
	إلى ح / البنك		
	تسديد قيمة البضاعة		

بالنسبة للمصدر

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
411	من ح/ الزبائن	654500000	550000000 104500000
700	إلى ح/ مبيعات بضاعة		
4457	إلى ح/ رسوم على المبيعات		
	بيع بضاعة إلى الخارج		
600	من ح/ بضاعة مستهلكة	550000000	550000000
30	إلى ح/ بضاعة		
	إخراج بضاعة		
512	من ح/ البنك	595000000	
666	من ح/ خسائر الصرف	59500000	
411	إلى ح/ العملاء		654500000
	تسديد قيمة البضاعة		

الحالة 04/ نفس الحالة السابقة لكن التسديد بعد تاريخ إعداد الميزانية والذي كان 2020/01/02 حيث كان سعر

الصرف 1 دولار = 73 دج

يكون التسجيل المحاسبي في هذه الحالة كما يلي:

نفس القيود السابقة إضافة إلى القيد الآتي يكون في تاريخ إعداد الميزانية :

بالنسبة للمستورد		الوحدة هي دج	
رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
666	في 2020/01/02 من ح/ خسائر الصرف إلى ح/ موردو السلع والخدمات الخسارة الناتجة عن سعر الصرف في تاريخ إعداد الميزانية أي قبل التسديد	35700000	35700000
401			

وعند الانتهاء من التسجيل المحاسبي لجميع العمليات السابقة يتم إقفال خسائر وأرباح ترجمة العملة في حساب أرباح وخسائر الفترة بالقيد التالي:

من ح/ أرباح وخسائر الفترة
إلى ح/
خسائر الصرف

هذا في حالة الخسارة والعكس تماما في حالة الربح.

خلاصة الفصل:

بعد إسقاط المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة محل الدراسة "بنك البركة الجزائري وكالة غرداية" التي تناولناها في هذا المبحث بالتفصيل من حيث التعريف والهيكل التنظيمي، وقمنا بتوظيف القواعد المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على بعض العمليات التي قامت بها مؤسسات حيث يمكن استخلاص أنها تعالج محاسبيا العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي.

خاتمة

تناول النظام المحاسبي المالي تغيرات أسعار الصرف والتي تشكل موضوعا هاما يؤثر بطريقة مباشرة على الوضعية المالية للمؤسسة، والسعي لتقديم الطريقة المثلى لمعالجة فروقات أسعار الصرف والتي غالبا ما تكون نواتج وأعباء. نستخلص أن المعالجة المحاسبية للعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية في المؤسسة الاقتصادية تعالج وتسجل طبقا للطرق والأساليب التي جاء بها النظام المحاسبي المالي .

أولا- نتائج اختبار الفرضيات :

معالجتنا لهذا البحث مكنتنا من الإجابة على صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

• الفرضية الأولى " لا يوجد اختلاف جوهري في المعالجة المحاسبية للعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية بين

النظام المحاسبي المالي ومعياري المحاسبي الدولي رقم 21 "

لقد تم تأكيد الفرضية من خلال العرض النظري للعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي ، أي أن هناك توافق في المعالجة المحاسبية للعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية بين النظام المحاسبي المالي ومعياري المحاسبة الدولي رقم 21 .

• الفرضية الثانية " كل العمليات المنجزة بعملات أجنبية يتحقق من خلالها أعباء أو نواتج عن التغيرات في

أسعار الصرف .

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية تم تأكيد هذه الفرضية حيث هناك أثر لأي معاملة مالية تمت بعملة أجنبية نتيجة الفارق الزمني بين تاريخ إبرام الصفقة وتاريخ سدادها .

ثانيا- نتائج الدراسة:

✓ تتم معالجة فروقات أسعار الصرف حسب النظام المحاسبي المالي بتسجيل ربح الصرف في ح/766 أرباح الصرف ، أما الخسائر في ح/666 خسائر الصرف .

✓ هناك فرق ناتج عن تغيرات أسعار الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ السداد .

✓ بحسب المعيار رقم 21 يتم اعتبار الفرق الناتج عن تغيرات أسعار الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسديد إما دخلا أو مصروفا .

✓ نقص الإفصاح والشفافية عن القوائم المالية داخل المؤسسة محل الدراسة .

ثالثا-التوصيات

✓ لا بد من الإفصاح والشفافية عن القوائم المالية في المؤسسات لذا فإنه قانونا لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين الاطلاع على جميع القوائم المالية للاستفادة منها.

✓ على المؤسسات التي لها معاملات بالعملة الأجنبية أن تعمل على تسديد أو استلام قيمة الصفقات الأجنبية بالعملة الوظيفية لها ، وبذلك فهي تتجنب كل المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف.

رابعاً - أفاق الدراسة

فيما يتعلق بأفاق الدراسة فإنه وتكملة لهذا البحث و التعمق فيه أكثر فإننا نقترح ما يلي:

- 1- المعالجة المحاسبية لعمليات الاستيراد والتصدير وفق النظام المحاسبي المالي الجديد
- 2- دراسة مقارنة بين النظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- 1- سعود جايد العوامري ، المحاسبة الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 2- محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، 2008 .
- 3- وليد عبد القادر ، حسام الدين خدّاش ، معايير المحاسبة الدولية ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، الطبعة الأولى ، 2013 .
- 4- محمد عباس بدوي ، الأميرة إبراهيم عثمان ، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000.
- 5- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السراسل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1990 .
- 6- أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 ، ص 120
- 7- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الأول ، 2006 .

ثانياً- الرسائل والأطروحات:

- 8- سامي إسحاق كساب ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة العالم الأمريكية ، 2006 .
- 9- عماري صليحة ، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة ، إمكانية تطبيق IAS في البنوك ، مذكرة ماجستير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة .
- 10- هاجر شايب عينو ، أثار تغيرات العملات الأجنبية 21 على القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2014/2015 .
- 11- شوقي طارق ، أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مذكرة ماجستير ، تخصص المحاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 .

ثالثا- الملتقيات والمؤتمرات:

12- خالد حمال الجعارات ، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015 ، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 25/24 نوفمبر ، 2014 .

رابعا- المجلات

13- ضريف مريم ، دراسة مقارنة لأثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بين SCF و LAS مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد8، العدد2، 31 دسمبر 2018، جامعة بومرداس.

14- تيجاني بالقي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد1، مارس 2017، جامعة سطيف.